

ملخص محاضرة حجية الإجماع

- هذه القضية مهمة جداً، وهي تمثل مفترق طرق بين الهدى والضلال في فهم الشريعة.
- حجية الإجماع مسألة قطعية، دل الكتاب والسنة على قطعيتها.
- الإجماع لا يكون إلا قائماً على مستند من الكتاب أو السنة أو من فهم القرآن والسنة والقياس عليهما.
- **تظهر أهمية الإجماع بشكل جلي في مسألة فهم الكتاب والسنة؛ فلو كان** عندنا آية تحتل عدة احتمالات من جهة العقل أو اللغة، فالإجماع هو الذي يحدد لنا أي هذه الفهوم هو شريعة الإسلام، فالإجماع هو العاصم من الخطأ في فهم الوحي، وباختراقه تصبح نصوص الكتاب والسنة مجرد كلام وحروف لا تدل على ديانة، لأنه حينئذ تكون ألوية بيد كل ذي هوى.
- فإذا جاءنا مبطل ورجح احتمالاً معيناً في الآية، فالرد الأساسي عليه يكون بأنه خالف إجماع الأمة في فهم الآية، أما النقاش التفصيلي فليس مجدياً بالدرجة الكافية، لكثرة مجال الجدل فيه، ولاحتمال ضعف صاحب الحق.
- الزنادقة يسترون قولهم بعدم حجية الكتاب والسنة بعدم التقيد بالإجماع في فهمها، وينمقون كلامهم في ذلك بعبارات خطابية فيقولون مثلاً: اتركوا كلام الفقهاء وافهموا الوحي بما تدل عليه اللغة والعقل.
- لا تصلح اللغة وحدها أو قواعد الاستنباط وحدها لفهم الكتاب والسنة بالشكل الصحيح، لأن قواعد اللغة وقواعد الاستنباط منها قواعد متفق عليها، ومنها قواعد مختلف فيها.

أمثلة على تأويلات تخرق الإجماع

١. القول بأن النهي في قوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا..) للكرهية، وأن علة اختلاط الأنساب يمكن تلافيها في العصر الحاضر بوسائل منع الحمل.
٢. الاستدلال بقوله تعالى: (فأينما تولوا فثم وجه الله) على عدم اشتراط استقبال القبلة في الصلاة، وحمل قوله: (فولوا وجوهكم شطره) على أنه أمر للإرشاد.
٣. عدم اشتراط الطهارة للصلاة، وتأويل الطهارة المذكورة في القرآن بأنها طهارة معنوية.

تعريف الإجماع

الإجماع: هو اتفاق أهل العلم في مسألة من المسائل الشرعية. قولنا: (أهل العلم) يخرج غيرهم، لأنه لا يجوز لغيرهم الكلام في الدين.

أرلة حجة الإجماع

من القرآن:

*** (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا).**

معنى سبيل المؤمنين: سبيل الهدى في فهم الدين.

وجه الدلالة: تبين الآية أن الله تعالى ذكر الوعيد لمن شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين، وهذا يدل على أن كل واحد من هذين الأمرين محرم.

فإن قال قائل: الوعيد مرتب على الجمع بين الأمرين، فاتباع غير سبيل المؤمنين ليس محرما لذاته.

فالجواب: ١ أن مشاققة الرسول وحدها من المعلوم أنها توجب الوعيد، فكذلك اتباع غير سبيل المؤمنين، لأنه من غير الممكن أن تكون القضية الثانية مباحة، لأن الأولى محرمة لذاتها، فلماذا إذن ذكر الثانية معها، إلا لأنها محرمة لذاتها أيضا؟

٢ ثم إن كل من شاق الرسول فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكذا العكس، ولا يمكن للإنسان أن يقول: أنا متبع للرسول، مخالف لسبيل المؤمنين في الوقت ذاته.

وقد ذهب بعض أهل البدع -كالمعتزلة- إلى أن استحقاق الوعيد لمن جمع بين الأمرين، وأن مخالفة سبيل المؤمنين لا تستحق الوعيد لذاتها، ويرد هذا ما سبق. وهم إنما ذهبوا إلى هذا التأويل لأنهم أرادوا خرق سور الإجماع حتى يتسنى لهم ذكر التأويلات والاحتمالات العقلية في الآيات لصرفها عن معناها.

- يحصل اتباع غير سبيل المؤمنين بمخالفته لمرة واحدة، لأن (يتبع) نكرة في سياق الشرط.

*** (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر).**

وجه الدلالة: ذكرت هذه الآية أن من صفات (الأمة) الإسلامية أنها تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر، فلا يمكن أن يوجد منكر تتفق الأمة على عدم إنكاره، فضلا عن أن يوجد منكر تتفق على مشروعيته، فدل على أن اتفاق الأمة حجة، لأنه لا يكون على باطل أبدا.

*** (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول..).**

وجه الدلالة: في قوله: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) فدل مفهوم المخالفة هنا [وهو مفهوم شرط، وهو من أقوى مفاهيم المخالفة] على أنه إذا لم يحصل خلاف، وحصل اتفاق فالواجب الأخذ به.

من السنة:

*** حديث «لا تجتمع أمتي على ضلالة».**
والحديث له شواهد كثيرة، توصله إلى درجة التواتر المعنوي.

*** حديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».**
وجه الدلالة: عدم إمكانية اجتماع الأمة على ضلالة.

الدليل العقلي:

لا يمكن أن يكون الصواب في فهم نص مخالف لما أجمع عليه الصحابة في فهمه:

١. لأن الصحابة تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن الناس قد تابعوهم على مرّ القرون، فمن غير الممكن عقلاً أن يكونوا على خطأ، ثم يأتي إنسان بعد كل تلك القرون بالصواب.

لأن الإجماع هنا قائم مقام التواتر القطعي، الذي لا يمكن لأحد مخالفته.
٢. لأن الصحابة قد شهدوا التنزيل، مع كونهم هم أهل الفصاحة، فلا يمكن لأحد أن يفهم كفهمهم لأنه لم يتيسر له ما تيسر لهم، فإذا أجمعوا على فهم معين لآية فهو المراد فقط، - لا سيما مع كثرة حاجة الناس لمسائل أصول الدين - وقد تابعهم على ذلك التابعون وعلماء التفسير واللغة، فلا يمكن عقلاً أن يكون الصواب مع غيرهم.

إمكان الإجماع

- لا يجوز الخلط هنا بين إمكانية وقوع الإجماع عقلاً، وبين كيفية إثبات الإجماع.

أما إمكانية فهي قضية مسلمة، للأسباب الآتية:

١. لأن العقل لا يمنع اجتماع العلماء على فهم معين، لا سيما مع اتفاقهم على مصدر التشريع (القرآن والسنة)، وعلى القواعد الشرعية الأساسية.

٢. ولأن الإجماع قد وقع، [كالإجماع على حرمة الربا]، ووقوع الإجماع في مسألة واحدة أكبر دليل على الإمكانية.
٣. لأن الله تعالى قد أمرنا باتباع سبيل المؤمنين، ويلزم من هذا الأمر إمكانية وقوع الإجماع، لأنه إذا كان وقوعه غير ممكن فلا معنى للأمر به.

– كما أن الإجماع ممكن زمن الصحابة عند اجتماعهم في مكان محصور، فهو ممكن كذلك بعد زمنهم، ولو انتشر العلماء وتباعدت أمكنتهم، لأن الشريعة معروفة ومحصورة، وأهل العلم المجتهدون معروفون، والله أمر باتباع سبيلهم إذا اتفقوا، فوجب المصير إليه.

فإن قال قائل: وما يدريني، لعل عالماً في مكان ما لم نعرفه قد خالف. فالجواب: أن الاحتمال العقلي لا ينقض الإجماع، فنحن عندنا شيء متحقق وهو اتفاق العلماء على مسألة فيجب المصير إليها، فإذا لم نأخذ بها لذلك الاحتمال العقلي فقد خالفنا الآية.

* من الكتب المهمة في هذا الباب: كتاب «الإجماع، حقيقته، وأركانه، وشروطه، وإمكانه، وحجتيته، وبعض أحكامه»، للدكتور يعقوب الباحسين.